



موسكو وتعلق على الغاء المعاهدة المصرية - السوفيتية

الصدقة والتعاون مع
الاتحاد السوفيتي .
وبصدد فسخ المعاهدة
شن المسؤولون والصحف
المصرية حملة صاخبة ضد
الاتحاد السوفيتي . وخلال
هذه الحملة يحاولون تلطيح
كل ما فعله ولا يزال يفعله
الاتحاد السوفيتي من أجل
الشعب المصري كما
ويحاولون تحميله مسؤولية
فشل السياسة التي يجري
اتباعها في السنوات الاخيرة
بمصر . وقبل كل شيء
يجري تصوير الامر وكأن
معاهدة عام ١٩٧١ قد
فرضها الاتحاد السوفيتي
على مصر . ويبدو أن
الحسبان يتجه الى انه
يمكن أن يتسنى تشويبه
حقائق التاريخ المعروفة

في ٣١ اذار الماضي سلمت
سفارة الاتحاد السوفيتي
في جمهورية مصر العربية
الى الجانب المصري البيان
التالي للحكومة السوفيتية:
كان قد ذكر أن رئيس
جمهورية مصر العربية أنور
السادات قام مؤخرا
بعمل من طرف واحد معلنا
عن انتهاء مفعول معاهدة
الصدقة والتعاون الموقعة
بين الاتحاد السوفيتي
وجمهورية مصر العربية
عام ١٩٧١ ، ان هذا العمل
غير المبرر تماما هو تعبير
جديد عن السياسة غير
الودية تجاه الاتحاد
السوفيتي ويعتبر نتيجة
للتحول في اتجاه النهج
السياسي الخارجي لمصر
طوال السنوات الاخيرة
وأبتعادها عن علاقات



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

كان الرئيس السادات وليس غيره هو الذي أعلن في مجلس الشعب المصري عام ١٩٧١ : « لقد سميت إلى توقيع المعاهدة مع الاتحاد السوفييتي من أجل مستقبلنا ومستقبل أجيالنا » .

إن الاتحاد السوفييتي بإقدامه على توقيع المعاهدة مع مصر ، انطلق من فهم مجمل أهمية المبادئ المثبتة فيها بالنسبة إلى توطيد الاستقلال الوطني وتطور مصر في طريق التقدم ، وقد بنى الاتحاد السوفييتي دائما علاقاته مع مصر مسترشدا بالأسس الراسخة لسياسته الخارجية وهي احترام الاستقلال والسيادة ووحدة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضهما البعض والاستعداد للتعاون المتكافئ عويديل على ذلك دلالة قاطعة تاريخ العلاقات السوفييتية المصرية منذ ثورة تموز ١٩٥٢ في مصر .

وفي الأيام العصيبة بالنسبة إلى مصر عندما كان يتقرر مصير البلاد هب الاتحاد السوفييتي بثبات لمساعدتها . هكذا كان عام

أو الحمل على نسيانها وبهذا الصدد تنشأ ضرورة قول الحقيقة عن موقف الاتحاد السوفييتي .

لقد كانت المعاهدة الموقفة في القاهرة يوم ٢٧ أيار ١٩٧١ مدعوة ليس فقط لتثبيت ذلك المستوى العالي للعلاقات بين بلدينا الذي تم التوصل إليه في الفترة السابقة وإنما أيضا لارساء أساس طويل الأمد لمواصلة التطوير الشامل للصدقة والتعاون وغدت المعاهدة مثالا للصيغة التعاهدية للعلاقات التي بلغت مستوى عاليا بين الاتحاد السوفييتي ومصر الدولة التي تحررت من التبعية الإمبريالية وجمعت هدفها النضال من أجل ترسيخ سيادتها واستقلالها الاقتصادي وفي سبيل التقدم الاجتماعي .

لقد أعرب الرئيس جمال عبد الناصر في المحادثات مع القادة السوفييت ، بما في ذلك أثناء زيارته الأخيرة للاتحاد السوفييتي في صيف ١٩٧٠ ، أعرب أكثر من مرة عن الرغبة في عقد معاهدة سوفييتية مصرية . ولقد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

قاعدة لتطوير الصناعة المصرية . وهو قد انقذ فلاحي مصر الى الابد من الجفاف والفيضانات واثاح الامكانية لزيادة مساحة الاراضي المزروعة في البلاد بنسبة ٣٠ بالمئة وسمح بكهربية الوف القصرى المصرية .

ويجري في مجمع حلوان للحديد والصلب الذي انشئ بمساهمة الاتحاد السوفييتي انتاج نسبة ٧٠ بالمئة من مجموع الحديد والصلب في مصر . ولقد أصبح مدرسة حقيقية لتخريج الكوادر الصناعية في البلاد .

لقد أسدى الاتحاد السوفييتي مساهمة كبرى في اعلاء مستوى القدرة الدفاعية لدى مصر وبناء قواتها المسلحة . وخلال أعوام التعاون السوفييتي - المصري قدمت الى مصر كمية كبيرة من الطائرات العصرية والدبابات والسفن العسكرية والمدفعية ووسائل الدفاع الجوي وغيرها من انواع الاسلحة والاليات القتالية . وبنتيجة ذلك أصبحت القوات

١٩٥٦ أثناء العدوان الثلاثي على مصر ، وهكذا كان الحال عام ١٩٦٧ عندما شنت اسرائيل العدوان على مصر وسورية والاردن ، وهكذا كان في شهر تشرين الاول ١٩٧٣ عندما أدت السياسة العدوانية الاسرائيلية الى انفجار جديد للعمليات الحربية في الشرق الاوسط . وكان شاهدا لا يقل عن ذلك جلاء على دعم الاتحاد السوفييتي لمصر تطوير العلاقات معها في مجال الاقتصاد . لقد قدم الاتحاد السوفييتي ويقدم المساعدة الى مصر في بناء أكثر من مشروع من المشاريع الصناعية وغيرها . وقد انشئت في هذه البلاد بمساعدة الاتحاد السوفييتي فروع للصناعة الثقيلة مثل توليد الطاقة الكهربائية والتعدين وبناء المكائن وغيرها . والمؤسسات التي اقيمت تعمل بنجاح وتؤمن العمل لعشرات الالوف من المصريين وتعود بدخل وفير . وقد أصبح المجمع الكهرمائي في اسوان الذي شيد بالمساعدة السوفييتية



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

والتعاون بين البلدين هي قضية ذات طرفين . أن الصداقة تتعزز اذا سعى كلا الجانبين الى ذلك اما اذا بدأ احدهما يستهدي بغايات أخرى فانه يكون من المستبعد أن تساءد جهود الجانب الآخر على ذلك . وقد بدأت تظهر هذه الاهداف في السياسة التي تنتهجها قيادة جمهورية مصر العربية خلال الاعوام الاخيرة . ومن اواخر عام ١٩٧٣ أخذ يتسارع عدول القيادة المصرية عن سياسة التعاون مع الاتحاد السوفيتي وعن مبادئ المعاهدة السوفيتية - المصرية . وتجلى ذلك بوضوح في ذلك الخط الذي اختارته القيادة الحالية في مصر بشأن القضايا المتعلقة بالتسوية في الشرق الاوسط ان صفقاتها المنفصلة مع اسرائيل التي عقدت من وراء ظهر البلدان العربية الاخرى المواجهة للعدوان وبالاخص الالتزامات المتعهد بها لدى عقد الاتفاقية الثانية قد اخرجت مصر عملياً من جبهة النضال في سبيل

المسلحة المصرية مؤمنة على نحو متين بالسلاح المصري الفعال .

وهذه الحقائق تشهد على النهج الثابت لدى الاتحاد السوفيتي نحو توسيع التعاون السودي الشامل مع مصر ويضمن ذلك بالطبع ايضا عقب عقد معاهدة عام ١٩٧١ .

وقد قدر الشعب المصري الطابع الودي للسياسة السوفيتية ازاء مصر عالي التقدير . واعرب الزعماء المصريون في كلماتهم مرارا عن الامتنان للاتحاد السوفيتي على المساعدة الدائمة والدعم في انجاز مصر لمهامها الوطنية مؤكداً على الصلة الجامعة بين المصالح الجذرية لكلا البلدين في النضال ضد الامبريالية . وقال الرئيس جمال عبد الناصر اننا ندرك بصورة رائعة انه لولا دعم الاتحاد السوفيتي لما استطاعت مصر انجاز أية مهمة كبرى سواءا كانت اقتصادية ام سياسية .

وبالطبع فان صيانة وتطوير العلاقات الودية



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

يقدم الى مصر الدعم الكافي في تعزيز قواتها المسلحة ولدى ذلك يلتزم جانب الصمت عن عمد بشأن كل ما قد فعله الاتحاد لاجل رفع مستوى قدرة مصر الدفاعية . وحتى تلك الحقيقة المعروفة لدى الجميع وهي ان الاتحاد السوفييتي بالذات قد ساعد خلال أيام تشرين اول ١٩٧٣ باقامة الجسر الجوي على تحقيق نجاحات القوات المسلحة المصرية . ان القيادة المصرية تعتمد الى تضليل شعب بلادها والراي العام العالمي أيضا بشأن قضايا العلاقات المالية المتعلقة بالقروض للاتحاد السوفييتي مع مصر مؤكدة الزعم بأن الاتحاد السوفييتي يطرح على مصر مطالب لا قبل لها بالوفاء بها بينما قام الجانب السوفييتي مرارا ، اخذا بعين الاعتبار طلبات مصر ، بإعادة النظر في الاتفاقيات القائمة وذلك لصالح مصر مفسحا لها المجال في تأجيلات كبيرة في دفعات وفاء الديون . وقد قوبل بالتنفهم أيضا الطلب

تحرير الاراضي العربية المحتلة .

ان الصفقات مع اسرائيل قد عقدت خفية عن الاصدقاء الحقيقيين للشعب المصري بينما كان قد تعهد الجانبان وفق المعاهدة السوفييتية - المصرية بصدد الصداقة والتعاون باجراء المشاورات بصورة منتظمة مع بعضهما البعض حول كافة القضايا الهامة التي يدخل في غدادها دون ريب قضية النضال من اجل التسوية العادلة في الشرق الاوسط .

وفي محاولة لتبرير سياسة الصفقات مع المعتدي وحماته انطلقت القيادة المصرية على درب تشويبه طابع العلاقات السوفييتية - المصرية وموقف الاتحاد السوفييتي . ويتعرض للتحريف اللفظ على يد القيادة المصرية الحالية أيضا كل ما يتعلق بالتعاون في المجال العسكري . ويصل الامر الى حد الزعم بأن الاتحاد السوفييتي يكاد يكون اراد هزيمة العرب في حرب تشرين الاول ١٩٧٣ وانه ، على حد الادعاء



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الحقيقية للشعب المصري وشعوب البلدان العربية الأخرى التي تخوض النضال ضد العدوان الإسرائيلي ان نهجا كهذا يجعل من الصعوبة بمكان بلوغ للتسوية العادلة في الشرق الأوسط ويوهن جهود الدول العربية بهدف التوصل الى تحرير الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل وضمان الحقوق الشرعية للشعب العربي الفلسطيني . وهذه السياسة لا تعود بالنفع الا على اعداء الشعب المصري والشعوب العربية الأخرى وقوى الامبريالية والصهيونية والرجعية . وليس عفويا بالمرّة ان فسخ القيادة المصرية للمعاهدة قد استقبل بارتياح ظاهر سواء من قبل الاوساط الامبريالية والصهيونية او الماويين .

اما فيما يتعلق بالاتحاد السوفيتي فان سياسته تجاه جمهورية مصر العربية والشعب المصري كانت وستبقى مبدئية وثابتة . ان الاتحاد السوفيتي سوف يقف ، في المستقبل أيضا ،

الاخير من الحكومة المصرية بصدد تخفيض شروط دفعات الحساب وأعرب عن الاستعداد لحل هذه القضية مع اخذ مصالح الطرفين بعين الاعتبار .

وقبل فترة وجيزة اظهر الجانب السوفيتي الارادة الطيبة نحو التعاون فسي كافة المجالات ويضمن ذلك الاستعداد لاجراء الحبل ايجابيا لقضية تقديم قطع الفيار واستلام الاليات التكنيكية العسكرية من الانتاج السوفيتي الموجودة في مصر لفرض تصليحها وما الى ذلك .

ويحاول البعض في مصر التظاهر بأنه لن يحدث مع فسخ المعاهدة السوفيتية المصرية سوى تغير قليل في العلاقات بين الاتحاد السوفيتي ومصر وفي الوضع في الشرق الأوسط عموما . الا ان وجهة النظر هذه بعيدة عن الواقع .

ان الراي العام العربي والعالمي التقدمي يقيم ، مع توفر الاسس الثامة ، اعمال القيادة الحالية في مصر بأنها تتناقض مع المصالح



الى جانب دعم نضال كافة
الشعوب العربية ضد
الامبريالية والاستعمار
ومن أجل التحرير القسام
للاراضي العربية التي تحتلها
اسرائيل وضمان الحقوق
الوطنية الشرعية للشعب
العربي الفلسطيني ومن
أجل أحلال السلام العادل
والوطيد في الشرق الاوسط.
ان اولئك الذين يعتقدون
بتصرفاتهم العلاقات
السوفييتية - المصرية
ويدفعون القضية نحو
تقليص التعاون مع الاتحاد
السوفييتي يتحملون أمام
شعبهم مسؤولية ثقيلة عن
عواقب مثل هذه
السياسة .